التعذيب قراءة في جريدة المجاهد
(1957- 1962)

أ. أحمد رضوان شرف الدين
جامعة الجزائر

في عام 1957، قفز التعذيب من سراديب السجون والمواقع المتخصصة إلى مسمع الرأي العام في كل من الجزائر وفرنسا. فأمسى عاملا إضافيا - لكنه شديد الخصوصية - في تغذية أتون الحرب الدائرة بين الطرفين. كما أنه لم يلبث أن نال من الاهتمام الفكري حيزا خاصا به كموضوع يغني الدراسات حول الاستعمار.

لماذا عام 1957 تحديدا؟ هل التعذيب ظاهرة عارضة استثنائية؟ أم هو عامل بنيوي وقاعدة من قواعد تسيير النظام الاستعماري؟ هنا يمكن التساؤل.

1 - التهدة هي حرب قدرة:

عندما اندلعت ثورة التحرير في نوفمبر 1954، اختارت السلطات الفرنسية عدم الاعتراف بالطابع السياسي للقضية الجزائرية (كما كان يقال لها) واعتماد، بدلا من ذلك، مسلك القوة. فأحجمت عن تسمية الحرب باسمها، وبقيت مصررة إلى غاية العام الماضي (1956)، على نعتها رسميا بـ "حوادث الجزائر". أما العمليات الحربية التي كانت قواتها تقوم بها لمواجهة الثورة، فقد أطلقت عليها مصطلح "التهدة".

غير أن سلسلة القوانين التي سنت تباعا، ناقضت هذا الخطاب الإدماجي وتطابقت تمام واقع الحرب الهادفة حقا إلى إعادة غزو الجزائر.

2 - منشورات:

ففي بداية عام 1955، نقل الحاكم هيرتز من الأغواط إلى بسكرة ليتولى مهمة القمع في المناطق الممتدة بين الأوراس والصحراء. فبعث حياة جديدة في قانون "العقوبات الجماعية" السيء الذكر لدى الجزائريين والذي سبق أن ألغي لدواعي الإدماج بالذات وبمقتضاه، أصبح أي عمل فدائي، يقع في محيط مجموعة سكانية جزائرية ما، يعتبر من مسؤولية هذه المجموعة ماديا ومعنويا. وكلما ظهر جيش التحرير الجزائري في ناحية من نواحي البلاد، راحت السلطات المحلية المعنية تطبق فيها هذه القاعدة.

وفي مطلع أفريل 1955، صادق البرلمان الفرنسي على قانون الطوارئ. وفي 12 مارس 1956، صوت البرلمان المذكور لصالح قانون السلطات الخاصة الممنوحة للحاكم العام في الجزائر، روبر لاكوست. بموجبها حصل هذا الأخير على تعزيزات عسكرية ضخمة وعلى صلاحيات واسعة لخنق الحريات.

إن مجمل هذه التدابير أدى إلى تنويع مهام الجيش ومحو حدودها إلى درجة يصح القول معها أن أعمال فرقة في الجزائر

أصبحت غير قابلة للخضوع للرقابة التنظيمية والتشريعية الديمقراطية الفرنسية. وفي ظلها، راحت سلطة القضاء العسكري الاستثنائي تتعزز، مقرونة بتعميم التعذيب الذي لم يبق بالنتيجة أسلوبا بوليسيا بحتا وإنما إلى وسيلة حربية أيضا. كان كل ذلك يجري في ظل تعميم رسمي، مسند برقابة على منشورات قلقة للغاية. ومع هذا، أصدر الروائي فرانسوا مورياك مقالا له في جانفي 1955 بمجلة الإكسبريس، أثار فيه موضوع التعذيب في الجزائر. ولم تجد السلطات ما ترد به سوى توجيه الإهانة لذلك الكاتب من خلال نعته بأنه "موهوم" وفي شهري سبتمبر وأكتوبر 1956، كشفت مجموعة من المحامين للرأي العام الفرنسي عن تعرض موكلهم الجزائريين لأصناف من التعذيب في قبو مبنى الخزينة بمدينة وهران. فتقرر هذه المرة، وإن كان بعد تسويق تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في 29 أكتوبر برئاسة فيكتور بروفو، أحد الأصدقاء الشخصيين لرئيس الحكومة غي مولي. غير أن هذه اللجنة سارت حسب برنامج تميز بالتماطل والمساومة إلى غاية 5 مارس 1957، تاريخ تقديم تقريرها. وما جاء في هذه الوثيقة لم يكن أكثر إنصافا إذ أن الغالبية الساحقة لأعضائها عمدت قبل كل شيء إلى رسم ثلاث صور تتماشى مع السياسة الرسمية. وعليه، فقد أصبح عناصر الشرطة، الذين قاموا بأعمال التعذيب،

هم الأبرياء الذين لا ذنب لهم. وأما ضحاياهم من المعتقلين، فإنهم ليسوا سوى كذابين مفترين، في حين يكون الناس الذين إهتزت مشاعرهم مما سمعوا أناسا سذجا، غافلين. وعليه، تقرر غلق الملف.

غير أن الصحيفة الأسبوعية، تيموانياج كريتيان (شهادة مسيحية)، لم تعبأ لهذا المنطق الرسمي واستمرت في فتح "ملف جون مولر" الذي بدأت نشره في منتصف فبراير، تخليدا لذكرى عضو قيادي في كل من حركة الشبيبة المسيحية وكشافة فرنسا والذي جرى قتله في الجزائر في ظروف غامضة.

والملف هذا عبارة عن مجموعة من الرسائل بعثها مولر لأصدقائه عام 1956، ويتدرج من خلالها، في إدارك مقدر متزايد من حقيقة كلام سلطات بلاده وما يحصل بالفعل في الجزائر. كتب يقول: (نحن أبعد ما نكون عن التهدة لقد أصابنا اليأس مما نشاهده: من درجة الإنحطاط التي بلغته الطبيعة البشرية ومن إقدام بعض الفرنسيين بالذات على استخدام أساليب جديدة بالهمجية النازية).

كانت الذكريات الأليمة، المتصلة بالاحتلال الألماني لفرنسا وبال حرب العالمية الثانية عامة، لم تنزل تختلج في نفوس الكثيرين.

وتوالى تدوين الشهادات وتوزيع الكتابات، سرا وجهرا، وأخذت دائرة الأصوات المعبرة عن ردود الأفعال المختلفة تجاه التعذيب تتسع - وإن كان اتساعا شديدا البطاء - بما في ذلك على المسرح السياسي. وفوق هذا، كانت التهم الخطيرة الموجهة للحكومة وللجيش تستدعي تدخلا سريعا من قبل أعلى الهيئات. فتقدم غي مولي، بصفته أمينا عاما للحزب الاشتراكي الفرنسي وليس كرئيس للحكومة، للحديث للفرنسيين قائلًا يوم 14 أفريل 1957:

"فلنتكلم بوضوح. صحيح أن أعمال عنف نادرة للغاية، حصلت للأسف فيما مضى. ولكنني أؤكد أنها حصلت على إثر معارك وبعد فظائع قام بها إرهابيون. أما عن أعمال التعذيب المتعمدة ومع سبق التفكير، فإني أقول لو حصل هذا لكان أمرا لا يطاق. بهذا الصدد، هناك من شبه سلوك الجيش الفرنسي بسلوك الجستابو. إنه تشبيه منكر. لقد كان هتلر يعطي تعليمات تنص على إتباع هذه الأساليب المهجية، في حين دأبنا أنا و لاكوست على إصدار أوامر تحمل إتجاها معاكسا تماما.⁽¹⁾

- ماذا يعني حديث غي مولي؟ إنه ركز على ثلاث نقاط أساسية:

- 1 - إن وقوع حالات من "العنف" من جانب القوات الفرنسية يمثل دفاعا عن النفس تجاه إرهاب الجزائريين.
 - 2 - إن الممارسة المنظمة للتعذيب أمر غير ثابت.
 - 3 - إن تشبيه الجيش الفرنسي بالجيش النازي وسياسة الزعامة الإشتراكية الفرنسية بسياسة هتلر تشبيه ظالم.
- من الجدير بالملاحظة أن هذه النقاط شكلت أساس خط الدفاع الذي إعتمه الحكام الفرنسيون بصورة شبه دائمة. فأضحت بالنتيجة، محاور هجوم متصل للمجاهد.
- 2 - التعذيب بثتى الوسائل المادية والمعنوية:

لم تتردد صحيفة المجاهد في الخوض في التفاصيل حول وسائل التعذيب وكيفياته وتعيين أماكنه المتخصصة الواقعة في المدن الجزائرية الكبرى، إلخ...⁽²⁾ فالحملة القمعية المسماة "معركة الجزائر"، الجارية على قدم وساق في قضية العاصمة بوجه خاص طوال الأشهر السبعة الأولى من عام 1957، مثلت مصدر معلومات حية تدين جلادي الشرطة والجيش ومسؤوليهم.

هؤلاء، الذين يطلقون على قاعات الفظائع اصطلاح لابوراطوار، أي المخابر، يشرعون في التعذيب النفسي لحظة انقضاضهم على المواطنين بقصد الاعتقال. لذا تراهم يقومون بالتحضير له بإحداث جو مرعب يوقع آثارا مدمرة: "إن الحالات

التي تمت معاينتها والمتعلقة بالإصابة بالجنون بمختلف درجاته وبالولادة السابقة لأوانها وبالأزمات النفسية و بالوفيات على إثر سكتة قلبية. حالات لا تحصى (... إن سكان القصبة أضحوا لا ينامون بسبب تخوفهم الدائم لضربات مؤخرة البنادق على أبواب المنازل. إنهم يعلمون جيدا لماذا يأتون، يعملون أن لا الرجل ولا المرأة ولا الطفل يفلت من التعذيب (... وقد يشاهدون بأعينهم التتكيل بأطفالهم في الفناء الداخلي لديارهم).⁽³⁾

غير أن صحيفة المجاهد لم تتوقف أيضا عن الإلحاح على أن التعذيب، الذي أخذ الحديث عنه ينتشر سنة 1957، هو وجه فقط من أوجه القمع الشامل الذي يعانيه الجزائريون منذ 1830، وأن القليل الذي كان يعرف في هذا الباب، يكشف بما لا يدع مجالا للشك أن القمع يرتبط بمقاومة الاحتلال الاستعماري إرتباطا حتميا، فيتطور حسبه كذلك. بعبارة أخرى، كانت قيادة الثورة تطالب أولئك الذين يعبرون عن رد فعل رافض تجاه التعذيب - خاصة منهم المثقفون الفرنسيون - ألا يتوقفوا في منتصف الطريق.

3 - ممارسة التعذيب قاعدة وليست إستثناء:

في مقال مطول ومفيد للغاية، تصدى أحد الكتاب لجانب من الطرح الرسمي الفرنسي الذي دافع عنه الكثيرون، من بينهم غي مولي، كما سبقت الإشارة. لتنفيذ القول بأن التعذيب في

الجزائر لا يمثل سوى "حادثا عرضيا أو غلطة أو زلة"، إنطلق المحرر مما أظهرته بعض التقارير الطبية إثر فحص حالة من شاركوا في التعذيب تحديداً.

كانت هذه الممارسات من إختصاص عناصر الشرطة في أول الأمر. وقد سجل منذ النصف الأول من عام 1956 وقوع العديد من هؤلاء في حالات قريبة من حالات الإصابة بالأمراض العقلية. كتب المحرر المشار إليه:

"لقد تطلبت الإضطرابات التي بدت عليهم في وسطهم العائلي (تهديد زوجاتهم بالقتل، معاملة أطفالهم بعنف شديد، معاناة الأرق والكوابيس، التهديد المتواصل بالانتحار)، وكذلك تلك المعبر عنها من خلال الأخطاء المهنية التي إرتكبوها (التشاجر مع زملائهم، الفتور والتهاون في أداء الخدمة، التعامل غير المؤدب مع رؤسائهم)، تطلبت إخضاعهم عدة مرات للعلاج الطبي وتحويلهم للعمل في مصالح أخرى أو نقلهم إلى فرنسا في أكثر الحالات".

والواقع أن الشرطي المصاب لا يجهل مكن مشاكلة الخاصة.

"إنه يضرب أطفاله بقسوة لأنه يعتقد أنه لا يزال يواجه جزائريين.

إنه يهدد زوجته لأنه (كما يقول) أنا أهدد وأنفذ على مدار اليوم.

إنه لا ينام لأنه يسمع صراخ ضحاياه وأنينهم".⁽⁴⁾

هل وجود الحالات المرضية هو دليل يثبت الطابع الإستثنائي للتعذيب؟ هل تقف برهاننا على اتصال الشرطي من "الشرعية" القائمة؟ هل تعبر عن خروج الشرطي عن قيم المجتمع والدولة اللذين وظف ليدافع عنهما؟

هذا ما كان يتم ترديده رسمياً ، بعد أن استحال صمود السلطات في الموقف المعتاد القاضي بنفي ممارسة التعذيب.

ولكن الشهادات لم تتوقف عن التسرب إلى مسامع الناس وأبصارهم من الطرفين معاً⁽⁵⁾ ، متضمنة تفاصيل كثيرة ودقيقة. ومما ورد فيها ، مثلاً ، أن التعذيب في الجزائر يتحول من شبه العشوائية التي كانت تميزه حتى عام 1957 إلى شكل من الأشكال المهنية وإلى مؤسسة قائمة بذاتها ضمن نظام الإحتلال ككل ، لها هيكلها ومنظورها - كالمدعو لوفريدو والمدعو بودفان - ومراكزها التكوينية في فنون الإبادة. مثل "مدرسة جان دارك" (لاحظ التسمية) في سكيكدة ... إلخ.⁽⁶⁾

4 - التعذيب ضرورة أساسية للعالم الاستعماري:

إن عناصر الشرطة والجيش، الذين مارسوا التعذيب في الجزائر، يعتبرون ضرورة تبريره "عارا ومفارقة" في نفس الوقت. فهم يعرفون أنه يمثل واحد من الشروط التي تحكم العلاقات بين القائم بالإحتلال والواقع تحته:

"إن الممارسات الوحشية حقا، التي برزت منذ فاتح نوفمبر 1954 تثير الدهشة لما صارت عليه من التعميم أكثر من أي اعتبار آخر... في الحقيقة، يجد سلوك الجيش الفرنسي في الجزائر مكانه ضمن بنية السيطرة البوليسية والعنصرية الشاملة ونزع إنسانية الإنسان بصورة عقلانية. فالتعذيب جزء من الكل الاستعماري (... والاستعمار لا يجيز التعذيب والاعتصاب والإبادة هو إستعمار غير قابل للفهم).⁽⁷⁾

من وجهة النظر هذه، يكون الشرطي غير مخالف، في واقع الأمر، لأي قانون عندما يتصرف كجلاد. بل إنه يظهر، بهذا التصرف بالذات، وفاءه الصادق للدولة و للمجتمع الاستعماريين. والجندي في الجيش لا يستطيع في الحقيقة، أن يفعل شيئا معاكسا دون تعريض السيطرة القائمة للهلاك. ومن جهتهم، فإن أوربيبي الجزائر والدولة الفرنسية لا يملكون "حلا خارج المحافظة على احتلال عسكري دائم وعلى بنية بوليسية جبارة طالما لم تسقط إرادة البقاء في الجزائر".⁽⁸⁾ لقد كان بوسع أندري مالرو أن يعلن،

بصفته وزيرا للثقافة، عن زوال تعذيب الجزائريين منذ تولي دي غول الحكم في ماي 1958، لكن الدليل على استمرار التعذيب الواسع النطاق كان ماثلا لأعين الجميع: إنه قبل كل شيء، عدم تخلي رئيسه الجنرال عن الحل العسكري. بل إن هذا الأخير تبنى، بعد سنة من إمساكه مقاليد السلطة، مخطط شال الهادف إلى إعادة غزو الجزائر، منطقة بعد أخرى، الشيء الذي كان يتطلب وفرة من المعلومات الدقيقة لا يمكن الحصول عليها إلا بالإستتطاق الوحشي للمساجين والمشتبه بهم وعامة الناس. وبالفعل، تم تعميم التعذيب كوسيلة حربية.

وفي مطلع سنة 1960، شرع في "إصلاح العدالة" بخصوص القضايا المتصلة بحرب الجزائر. فتجسد ذلك الإصلاح أساسا في تدعيم صلاحيات المحاكم العسكرية وسلطاتها إلى درجة دفعت المحامين الفرنسيين المعنيين بالقضايا المقصودة إلى الإستتجاد برئيس الصليب الأحمر الدولي، طالبين حماية هذه الهيئة لموكليهم، نظرا لإستحالة الدفاع عنهم. فالنصوص الجديدة أعطت القاضي العكسري إمكانية التحقيق دون حضور المحامي. وأصبح الباب مفتوحا كي يقوم بمحاكمة المتهمين و "الدفاع" عنهم بنفس الضباط الذين قاموا باعتقالهم وتعذيبهم.⁽⁹⁾ هذا وغيره جعل الجريدة

تكتب أن دي غول يحضر للجزائريين عددا من أوامر الإعدام يساوي عدد بطاقات الإقتراع.

أما من يضعون أنفسهم خارج القانون، فهم كل أولئك الذين يسلكون طريق الإساءة للنظام العنصري ولبنيته البوليسية، بما فيهم رجال القانون لأنفسهم.

في يوم السبت 23 ماي 1959، طار خبر إغتيال المحامي الجزائري أمقران ولد أعودية، الذي سبق أن رافع أمام المحاكم الفرنسية لفائدة عدد من مناضلي جبهة التحرير الوطني، وكان ينتظر أن يدافع، في ذلك اليوم المذكور، عن مجموعة من الطلبة متهمين بإعادة تشكيل الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين. وبعد حوالي شهر من تلك الواقعة، أمرت الحكومة الفرنسية بحجز كتاب لاغانغرين الذي تضمن شهادات سبعة من المتهمين المعنيين⁽¹⁰⁾ بشأن التعذيب الذي عانوه في مقر مديرية أمن الإقليم في باريس، إبان فترة إعتقالهم. ولم تفت سوى بضعة أسابيع حتى إنتشر نبأ وفاة عيسات إيدير، الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين، على إثر تعرضه للتعذيب. فاتسعت رقعة ردود الأفعال، مرة أخرى، خاصة في أوساط الحقوقيين والنقابيين في فرنسا وفي بلدان أخرى كثيرة، ما أجبر المسؤولين العسكريين الفرنسيين على الخروج عن صمتهم المألوف. صدر عن هؤلاء نضان، واحد

رسمي، وهو بيان هيئة أركان الجزائر العاصمة، والثاني شبه رسمي، في شكل إفتاحية بجريدة البلاد.

البيان لم يأت بجديد بالنسبة لجوهر المسألة: فهو لا يعدو "يفسر" أن عيسات إيدير "إنتحر" ولم يمت نتيجة حرقه بالشفاطة (الشاليمو)، على نحو قولهم فيما سبق أن علي بومنجل "إنتحر" والعربي بن مهيدي "إنتحر" وغيرهما كثيرون.

أما المقال، فإنه حمل في ثناياه ما لم يكن معهودا، ألا وهو الإقرار بوجود التعذيب في الجزائر. صحيح أنه تجنب الإشارة إلى التهم الدقيقة الواردة في كتاب لاغنغرين وإلى وفاة عيسات إيدير ومن سبقه ولحقه، ولكنه توجه إلى أصحاب النوايا الحسنة "مطالباً إياهم" أن يعملوا ويخبروا غيرهم أن الحكومة والقيادة العليا للجيش ينددان صراحة بالتعذيب... وأنه تقرر إتخاذ عقوبات جنائية وتأديبية وسيتواصل إتخاذ مثلها في حق الأخطاء المرتكبة التي لا مفر منها على المستوى الفردي.

"... لا شك أن الحديث عن العقوبات، حديث شكلي طالما يعمد المسؤولون إلى بقاء هذه العقوبات المفترضة في نطاق السرية وكأنها غير خاضعة للقانون الجنائي. أما الرسالة الموجهة لأصحاب النوايا الحسنة في الأمة الفرنسية، فهي تحمل، من خلال التثديد بالتعذيب، إعترافا واضحا بسرمان ممارسته وهو إعتراف تدلي به

الأوساط الرسمية الفرنسية لأول مرة، ليس في مجالس خاصة، كما حدث أحيانا، وإنما منشورا في صحيفة يقوم بتحريرها مساعدون مقربون من وزير الحرب. وفي مكان آخر من الإفتتاحية المذكورة، لاحظ كاتبها: "أن الجيش يسير وفق تقاليد جيوش الجمهورية" ولكنه لم يذكر أن جيش الغزو، في عام 1830 وماتلاه، كان خلافا لجيش "التهدة" في منتصف القرن العشرين، لا يخشى الكلمات، فنشر ضباطه وجنوده بصفة رسمية العديد من المذكرات والرسائل يتحدثون فيها بزهو المنتصرين عن قيامهم بقطع الأذنين واغتصاب النساء والزج بالجزائريين في المغارات قبل تدخينها أو هدم المداشر فوق رؤوسهم.... إلخ.⁽¹¹⁾

5 - النازية أعلى مراحل الإستعمار في الجزائر:

في الحقيقة، كان جيش "التهدة" يسير بسرعة متزايدة على طريق التحلل من القيم الجمهورية. هذا ما أظهرته مشاركته في عدة حركات إنقلابية، بدءا من عام 1960 على الخصوص.

وكشفت المجاهد في السنة التالية عن فحوى تقرير سري كتبه بعض الجنود الفرنسيين ويرمي إلى إثبات أن منظمة الجيش السري هي فعلا بنت الجيش الرسمي، جهاز ولد من رحمه كمؤسسة قمع.⁽¹²⁾

هذه المنظمة، التي انصهر بداخلها العسكريون والمدنيون اليمينيون المتطرفون، كانت تأوي، في نفس الوقت تشكيلة من الفرق المسلحة وحزبا سياسيا يجمع أنصار "الجزائر الفرنسية". وكان هؤلاء يهتدون بمذهب معاد لتراث الجمهورية الديمقراطية. فضلا عن إحتماء الرؤوس المدبرة بالحكم الفاشستي القائم حينذاك في إسبانيا. كان نشطاء المنظمة داخل الجزائر لا يترددون، أحيانا، عن إشهار تبنيهم للتصور النازي كليا أو جزئيا. وهو الأمر الذي لم يكن خاصا بالجنود البسطاء وصغار المستوطنين المغمورين، وإنما كان يمتد إلى كبار الضباط وأصحاب الثروات الضخمة. إن مثال سالان وقودار وأرقو وغيرهم من القادة العسكريين".الذين وجدوا في الفلسفة النازية والفاشية بغيتهم المنشودة لأنها تتسجم مع حقدهم العنصري ضد الشعوب المكافحة في سبيل استقلالها ومع رغبتهم في بناء كل شيء على أساس القوة العسكرية والإرهاب والاستبداد. إن طرق التعذيب بالكهرباء وحمام الاستحمام والزجاجات... إلخ. مقتبسة من أساليب الجستابو. وأما عمليات القتل الجماعي وإعدام من يعتبرونهم رهائن ومعسكرات الاعتقال ومراكز التجميع والطرق التي إتبعوها في تشويه المناضلين عقليا ونفسيا لاستخدامهم كجواسيس وعملاء بعد ذلك وأساليب الدعاية وترديد الشعارات والأكاذيب لترسخ

بكثرة التكرار، كلها تطبيقات للأساليب النازية مع تكيفها على الواقع الجزائري".⁽¹³⁾

أما كبار المستوطنين، فقد سبق لبعضهم، على الأقل، أن رحب بانتصار القوات الألمانية على فرنسا، عام 1940، وبالتعاون مع حكومة بيتان، من منطلق لم يتغير طوال عقود حضورهم في الجزائر وهو استعدادهم للتحالف مع كل قوة تحمي امتيازهم. فعندما شرعت منظمة الجيش السري في عمليات القتل والتفجير، لم يجد المحققون رسوما للصليب المعكوف على جدران الفيلات والقصور التابعة لهؤلاء فقط، بل عثروا أيضا على دلائل تورطهم المباشر:

"إن قائمة المدنيين الأوربيين الذين ألقى عليهم القبض مع مرتزقة الليف الأجنبي في حادثة إغتيال السيد غافوري (محافظ الشرطة بالجزائر العاصمة) تشتمل على جماعة من أكبر الإقطاعيين والرأسماليين الأوربيين في الجزائر. إن عائلات غوتيي وسالياج ولونغ وديمازور تضم الآن إلى عائلة بورجو التي آوت منذ أسابيع بعض المرتزقة الفارين من وجه العدالة.

وليس من قبيل الصدفة أن تكون هذه العائلات التي تسيطر على قطاعات هامة من الاقتصاد الجزائري هي نفسها التي كانت تتعاون مع النازية خلال الحرب العالمية الثانية".⁽¹⁴⁾

هذا ما جعل صاحب المقال يعنون دراسته: النازية أعلى مراحل الاستعمار. أما خاتمته، فإنها أشارت إلى أن الشعب الجزائري هو الذي سيخلص فرنسا من خطر الفاشية الزاحف عليها عندما يخلص نفسه من الاستعمار الجاثم على صدره. فيتم بالتالي القضاء على مصدر القمع الوحشي، ومنه التعذيب.

الهوامش

- الإحالات التالية مرتبة حسب الطبعة (الفرنسية أو العربية المعتمدة).
- 1 - A la recherche du dernier quart d'heure, in, J.de Bonis, La guerre أنظر
d'Algérie, temps Achiels. Paris 1981, t 2 PP 501 et suiv.
 - 2 - Numéro du 5 Août 1957.
 - 3 - نفس المصدر.
 - 4 - Numéro de Septembre 1957.
 - 5 - أنظر مثلا عدد 132 جوان 1960 وعدد 9 مارس 1962.
 - 6 - عدد 1 نوفمبر 1961.
 - 7 - Numéro de Septembre 1957.
 - 8 - المصدر نفسه.
 - 9 - El Moudjahid 12 mai 1960 .
 - 10 - هم بشير بومعزة ومصطفى فرانسيس وبن عيسى سوامي وعبد القادر بلحاج
وموسى قبائلي والحاج علي الصغير خيضر. للمزيد أنظر:
- Numéros du 15 janvier 1959, du ... février 1959, du 17 mars 1959 et du 8
Juin 1959
Numéro du 17 Août 1957 - 11
 - 12 - عدد 19 جوان 1961.
 - 13 - نفس المصدر.
 - 14 - نفس المصدر. وكذا عدد 8 نوفمبر 1962.